

مجلس الأمانة

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال افتتاح مقره الانتخابي بالدائرة الخامسة مساء أمس الأول

السبيعي: العرس الديموقراطي في الكويت يحلم به أبناء الوطن العربي

سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الصباح طيب الله فراه حيث «جددنا البيعة لسموه وطلبنا بعودة الحياة البرلمانية».

وأضاف أنه في عام 1995 وائتاء النزاع بين الحكومة ومجلس الأمة بشأن طلب من الدستور كان له شرف الدفاع عن مجلس الأمة بموجب تفويض رسمي من رئيس مجلس الأمة آنذاك أحمد عبدالعزيز السعدون.

وقال انه في عام 2004 أحيل إلى النيابة العامة بتهمة إقامة تجمع دون ترخيص بسبب إقامته ندوة حول استجواب وزير المالية السابق محمود النوري بعنوان «صوت الناخب وصمت النائب» حيث تطوع مجموعة من الخامين في الدفاع والحضور معه.

وأضاف ان في هذه الحادثة طبقت الحكومة لأول مرة قانون التجمعات علينا الا انه وفي الأول من مايو عام 2006 أصدرت المحكمة الدستورية حكماً تاريخياً في إلغاء بعض مواد قانون رقم 1979/65 في شأن الاجتماعات العامة والتجمعات ومنذ ذلك التاريخ بدأ الحراك الشبابي وسميت الساحة المقابلة لمجلس الأمة بـ«ساحة الإرادة».

وأضاف أنه وبعد أحداث «ديوانية الحريش» بدأ حراك الفساد الحكومي والمال السياسي في جمع مؤسسات الدولة إلى ان جاء اليوم السياسي عندما صوتت الحكومة بسحب الاستجواب الأخير الذي قدمه النائبان السابقان أحمد السعدون وعبد الرحمن العنجري لرئيس مجلس الوزراء مشكلة بذلك تعديدا صارخا على الدستور وأعطت لنفسها حقاً لا تمتلكه وبه سقطت من حساباتنا نهائياً، مؤكداً ان العهد «الذي بيننا وبينهم الدستور فإذا انتهكوه انقرض هذا العقد».

وقال أننا نحمد الله ان شهدنا هذا الحراك وبه فعلنا المادة 56 من الدستور الكويتي واصبح لدينا اول رئيس وزراء سابق مصغفاً انه لو كان رئيس مجلس الوزراء السابق على رأس الحكومة لما شارك في الانتخابات «لأنني سأعتبرها فاسدة».

وفي ختام كلمته، أكد ان المراهة على الناخب الكويتي في رسم مستقبله وإيصال الأعضاء الكفاء وإسقاط النواب الفاسدين وشبه الفاسدين في الدائرة.

اهمة متابعة تنفيذ القوانين المتعلقة بالتنمية ومحاسبة الحكومة عن أي تأخير أو عرقلة لها.

ودعا إلى زيادة التخصصات المالية لوزارة الصحة للارتقاء بالخدمات الصحية «ونسف الوضع الحالي السيئ الذي تعانيه غالبية مرافق الوزارة من الحقوق الضرورية لشراخ فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن وتوفير سبل العيش الكريمة لهم ودمجهم مع المجتمع».

وفي شأن دور الكويت في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي أكد ريادة الكويت ودورها التاريخي الفاعل في حل العديد من القضايا والمشاكل التي واجهتها دول الخليج والمنطقة من خلال استخدامها لأدواتها الدبلوماسية وعلاقاتها الإقليمية والدولية التي تحظى بالأحترام والتقدير في حل هذه القضايا.

وأشار إلى أهمية التكامل في البيت الخليجي من خلال انتقال المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد وتحسين الجبهة الداخلية وترسيخ الوحدة الوطنية والتضدي للمحاولات الخارجية التي تسعى إلى تصدير أزماتها الداخلية عبر تاجيح الفتنة والتخريض على الانقسام الطائفي والذهبي.

وقال ان «الوضع الإقليمي المتوتر والتحديات الجغرافية السياسية تستوجب وتحتم علينا في الكويت وفي دول الخليج البقطة والحيلة وان نتعامل معها بجدية ومسؤولية تحفظ لنا أمننا واستقرارنا وسيادتنا».

وقال ان الانتخابات الحالية بلونها وطعمها الجديدين تختلف عن جميع الانتخابات الماضية حيث جاءت بعد حراك شبابي غير مسبوق نتج عنه إسقاط حكومة الفساد وعودة الأمانة إلى الأمة مصدر السلطات.

واستذكر السبيعي تاريخ 1986 عندما حل البرلمان وقام هو ومجموعة من الشباب الوطني بطباعة منشور حمل عنوان «لا للحل، وزع في جامعة الكويت حمل مطالبات الشباب بإعادة الشرعية الدستورية والحياة النيابية وفقاً لما جاء في أحكام الدستور».

وقال انه في 13 فبراير من عام 1990 وفي ظل القيود الامنية التي عاشتها البلاد في تلك الفترة تشرف ومجموعة من وجهاء قبيلة سبيع بمقابلة

القادم ضرورة اقرار جملة من القوانين أهمها قانون مخاصمة القضاء ورجال النيابة وقانون التعويض عن أعمالهما بهدف تحقيق العدالة الشاملة للمواطنين.

وقال السبيعي ان «العرس الديموقراطي الذي نعيشه هذه الأيام في الكويت يحلم به الكثير من أبناء الوطن العربي ويحسدنا عليه كثيرون».

وأضاف ان «الحمد لله أننا في الكويت ننعم بوجود دستور ينظم العلاقة بين السلطات من جانب الحاكم والمحكوم من جانب آخر»، مشيراً إلى ان الدستور الكويتي هو نتاج ثمرة وجهود عمل ذؤوب قدمه لنا الأملون لكي يرسوا طريق النجاح والانتقال نحو العمل الدستوري والمؤسسي الصحيح والقابل للتنفيذ على أرض الواقع».

وقال ان اليوم وبعد العودة إلى الشارع وضعت الأمانة في عنق الناخب الكويتي مبيئاً ان «الجميع يعمل على ان هذا الحراك الوطني سيؤتي بالثمار من خلال الفرز الجديد في الانتخابات التي ستجرى في الثاني من شهر فبراير المقبل».

وأكد ان من أولوياته في برنامجه الانتخابي وما تشمله حملته من أفكار وتطلعات تعديل قانون الجنسية بما يسمح بالجوء إلى القضاء في حال سحب الجنسية إلى جانب اقرار قانون الذمة المالية للنواب والقياديين في الدولة وتعديل قاتسون المحكمة الدستورية.

ودعا إلى تعديل الدوائر الانتخابية كأولوية وفقاً لمبدأ العدل والمساواة إلى جانب اقرار القوانين الخاصة بتجريم من يروج للعنصرية قولاً وعملاً ومن يثير الفتنة وكل من يحاول شق الصف والنسيج الوطني وذلك بما لا يتعارض مع حرية التعبير.

وطالب بالسعي إلى تعديل قانون المرئي والمسموع وذلك بما يراعي اسم الكويت دولياً وبرزان الصورة المشرفة للكويت لكونه الواجهة الخارجية للبلاد لافتاً إلى أهمية اشارك القطاع الخاص للمساهمة في حل الأزمة الاسكانية من خلال اقرار قوانين تلزم بتوفير الأراضي السكنية مع وضع جدول زمني لا يتجاوز الخمس سنوات لحل القضية الاسكانية.

وأكد ضرورة العمل على حل مشكلة البدون حلاً جذرياً وفق جدول زمني محدد، مشيراً إلى



(محمد ماهر)

د.عبدالله النفيسي والحميدي السبيعي وفابيز النشوان في الندوة

تشير لدول الخليج في تنظيم السياسي. وأشار إلى ان الكويت اعتنت كثيراً بالوضع التعليمي والصحي في الخليج ومسؤولة عن التطور القانوني والإداري والصحي والتعليمي في الخليج.

وقال النفيسي ان فكرة إقامة كوتفديرية التي طرحها منذ سنوات أصبحت لها قبولاً في الخليج العربي ويجب ان تكون الكويت مسؤولة عن هذه الفكرة حتى لا يفترسنا أعداؤنا المتربصون بنا في الخارج.

وأكد ان موضوع الاستيطان الغربي غير العربي على شريط النفط يجب ان تقابله تشريعات وطنية تكبحها «فالطغيان ينبغي ان يفكك».

وقال موجها حديثه إلى السبيعي «في الكويت عدد كبير من المتسربين من الدولة بسبب الفساد وراعيته من قبل مسؤولين كبار وعليك بمحاربة الفساد والمفسدين بلا رحمة وأبدأ من فوق إلى تحت».

وفي الختام قال: «يجب ان يكون للكويت دور ريادي وكبير بحجم طموحاتنا وإمامنا الكثير من القيود ومن أبرزها طغيان النخب السياسية التي لا بد من تفكيكها».

كلمه السبيعي

بدوره، أكد مرشح الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الأمة 2012 المحامي الحميدي السبيعي ان على مجلس الأمة

وبينهم وهذا الود لا ينبغي التضحية به. وبين ان ما يعاني منه العرب يتلخص في ثلاثة أشياء منها، أولاً: الطغيان السياسي والذي يعني استئثار القلة القليلة بالقرار فيما تنتظر الأمة القرار، مشيراً إلى ان ذلك ليس من شرع الله في شيء، ولا من شيم العرب، وأخلاق الناس وأما من الإرث الفاسد، وأكد انه ينبغي على الأمة ان تقول كلمتها، ولو لم يكن

في الكويت ان يكون لنا دور في منظومة التعاون الخليجي فشعوب دول المجلس تنتظر لنا في الكويت غير نظرنا لانفسنا وأننا رواد ولتجربتنا في الكويت عسى انها منارة

النفيسي: على الكويت أن يكون لها دور فاعل في منظومة التعاون الخليجي



جانب من الحضور خلال الندوة

«اتجاهات»: الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات عكست رغبتها في إنجاز الانتخابات

والذهبية والمناطقية والأهواء الشخصية وغيرها، وهو ما يطرح مفهوماً جديداً للمساواة بين أبناء الوطن الواحد، فالوطن هو الأبقى للأبد».

وأضاف «اتجاهات» ان مسعى وزارة الداخلية لا يختلف كثيراً عن مسعى وزارة الاعلام، فقد اصدر الشيخ حميد جابر العلي وزير الإعلام قراراً بشأن ضبط التغطية الاعلامية والاعلان والترويج لانتخابات مجلس الأمة، محمداً 10 ضوابط، يأتي في مقدمتها الفصل بين الخبر والاعلان ومنع متابعة «الفرقيات»، وعدم الاساءة إلى المرشحين، والمساواة في التغطية الانتخابية بين جميع الأطراف، وتنظيم استطلاعات الرأي التي شهدت فوضى كبيرة في انتخابات مجلس الأمة 2009، مع وقف الحملات الاعلامية التلفزيونية قبل يوم من الاقتراع فيما يعرف بالتزام مختلف المرشحين بالصمت الانتخابي.

كما وجهت الوزارة دعوة للمرشحين لعرض برامجهم الانتخابية في تلفزيون واذاعة الكويت بمدى بث موحد قدره ثلاث دقائق فقط لكل مرشح، والوقوف على مسافة واحدة من جميع المرشحين، إضافة إلى انشاء لجنة لرصد وتقييم الاداء المهني لوسائل الاعلام المسموعة والمرئية والقروءة بهدف مراعاة القوانين ذات العلاقة.

وشدد «اتجاهات» على ان دور وزارة الاعلام ينصب على إعداد مدونة سلوك أو وثيقة مرجعية للقيم الايجابية الخاصة بمفاهيم المواطنة المرتبطة بالديموقراطية والحرية وسيادة القانون وثقافة التسامح وقبول الآخر، من أجل ترسيخ القيم الحضارية للمجتمع فضلاً عن توعية الأجيال الجديدة في الكويت بالابتعاد عن القبيلية والطائفية وترسيخ مفهوم الديموقراطية الصحيح في أذهان الشباب عندما يتنها للانخراط في العملية الانتخابية، سواء تصويتاً أو ترشيحاً.

أثناء العملية الانتخابية، وهو ما جعل سطوة المال سيفا على رعية الديموقراطية في الكويت. ومن ثم، فإن الحكومة الكويتية يقع على كاهلها تجنب محاولات التدخل والتأثير وتوجيه أصوات الناخبين في مسار محدد لدعم مرشح معين، بما يؤدي إلى استعادة ثقة المواطن في العملية الانتخابية.

وأفاد «اتجاهات»، بان وزارة الداخلية عكفت على اتخاذ اجراءات لمواجهة الانتخابات الفرعية، عبر مراقبة ورصد الانتخابات وتسجيل جميع البيانات عن عدد من المشاركين فيها والمشرفين عليها، وتقديم البلاغات للنيابة العامة للتحقيق فيها، على نحو ما حدث مؤخراً بالنسبة لإحالة ملف قضية الانتخابات الفرعية لقبيلة «مطير» في الدائرة الرابعة إلى النيابة العامة، وكذلك تقديم بلاغات يحقق عدد من مرشحي الفرقيات في الدائرة الخامسة المنتمين لقبائل العجمان والعوامز والدواسر والهواجر والمتطران بتهم مخالفة القانون، والحزم في تطبيق القانون على الجميع، بغير تفرقة بمسطرة واحدة للقانون ودون تعسف.

وهو ما يشير إلى ان ثمة التزاماً من وزارة الداخلية لتنفيذ ما أصدرته المحكمة الدستورية بشأن قرارها الخاص بتأكيد تجري الانتخابات الفرعية التي تجريها القبائل. فقد اضيف بند جديد، وهو رقم «9» لعام 1998 إلى المادة «45» من القانون رقم «35» لعام 1962، في شأن انتخابات مجلس الأمة، والذي نص على معاقبة «كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعى إليها، وهي التي تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد للانتخابات لاختيار واحد أو أكثر من بين المنتميين لفئة أو طائفة معينة». إن تطبيق هذا القانون يؤدي إلى الإعلاء من معيار المصلحة الوطنية العليا والابتعاد عن المعايير والانتماءات الضيقة التي تتعلق بالابعد القبيلية والطائفية والعائلية

وتحكي المضمير في اختيار ممثلي المجتمع عن الدوائر الانتخابية الخمس. والثاني خاص بـ «إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للإشراف على الحملات الانتخابية» وبشارك فيها إلى جانب بعض القياديين العنيين بصفتهم بعض أعضاء السلطة القضائية وممثلو جمعيات النفع العام المختصة اضافة إلى بعض اصحاب الخبرة في مجال الاعلام والاعلان والاختصاصات المرتبطة بالانتخابات بما فيها ادارتها أو تمويلها أو دعائها أو استطلاع الراي بشأنها.

ونوه «اتجاهات» إلى ان الاهتمام الكبير الذي اولاه رئيس الوزراء لضمان نزاهة العملية الانتخابية من خلال التكليفات ومشروعات القوانين التي تقدم بها انعكس ايجاباً على مسعى نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية والدفاع الشيخ أحمد الحمود أيضاً ليصدر بدوره ثلاثة قرارات متتالية تصب في نفس الاتجاه من بينها قراران لتشكيل لجان والآخر لتشكيل فريق عمل، والقراران الاولان يتعلقان بتشكيل لجنة لفحص طلبات الترشح لعضوية المجلس تحت اشراف وزارة العدل، وتشكيل لجنة أخرى امنية للإشراف على الانتخابات برئاسة وعضوية قيادات امنية تؤمن العملية الانتخابية لتوفر بدورها الدعم الاداري، والقرار الأخير يتعلق بتشكيل فرق عمل بالدوائر الانتخابية الخمس بالتعاون بين رؤساء المخافر والمختصين وخمسة اعضاء من كل من جمعية الشفافية والصحافيين والمأمين لمتابعة الجرائم المتعلقة بشراء الاصوات، لمواجهة تأثيرات «المال السياسي» في العملية الانتخابية والتي كانت تؤثر على مصداقيتها في الانتخابات الماضية.

كما اشير في السياق إلى ان انتخابات مجلس الأمة شهدت في فترات زمنية سابقة وصول بعض المرشحين إلى كرسي البرلمان بحجم الانفاق الضخم

في النزاهة السياسية والمساواة القانونية والحياوية الإعلامية والشفافية المعلوماتية كإجراءات ديموقراطية متعارف عليها في إجراء الانتخابات الدورية بالنظم الديموقراطية الناضجة المتطورة.

وبين ان سمو الشيخ جابر المبارك تعهد سابقاً بضمان نزاهة العملية الانتخابية في أول خطاب له بعد قيام حكومته بحلف اليمين الدستورية امام صاحب السمو الامير في 14 ديسمبر الماضي، مؤكداً في هذا الخطاب على اربع آليات للتنفيذ هي: اعداد مشروعات القوانين - ومواجهة محاولات التشويش على الناخبين - وتدعيم تكافؤ الفرص - ودعم التنافس الشريف السلمي بين كل المرشحين، للحفاظ على مقومات الوحدة الوطنية وعدم المساس بها وإحداث قفزة نوعية في مسيرة الديموقراطية الكويتية.

وأشار إلى ان رئيس الوزراء اصدر ثلاثة تكليفات لتحقيق نزاهة الانتخابات الاول قضى بتكليف جمعية الشفافية بمتابعة اجراءات الانتخابات بالتعاون مع وزارتي الداخلية والاعلام، والثاني تكليف وزيرى الداخلية والاعلام بمتابعة ندوات المرشحين، والثالث تكليف لجنة رباعية تتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لصياغة التحرك الحكومي في المرحلة المقبلة. وفي نفس الاطار تقدم مبارك ومشروعين بقانون الاول خاص بـ «إنشاء مفوضية مستقلة للانتخابات» تتمتع بالحياوية والاستقلالية وتولى مهمة الاعداد والتنفيذ والإشراف، من المنبع إلى المصب، بدءاً من تحديث الكشوفات الانتخابية ومروراً بمراقبة عملية الاقتراع وانتهاء باعلان النتائج النهائية وتلقي الشكاوى اضافة إلى اختصاصاتها في مسألة التوعية بأهمية الترشح أو التصويت في الانتخابات البرلمانية ومشاركة الجمهور الإيجابية في تجسيد ارادته على التوجه الديموقراطي الأمثل وأداء الواجب الوطني

أصدر مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث الذي يترأسه خالد عبدالرحمن المضاحكة، تقريراً واضح فيه اهم الإجراءات التي اتخذتها حكومة سمو الشيخ جابر المبارك لضمان نزاهة العملية الانتخابية، معتمداً في ذلك على مجموعة معايير علمية أبرزها ما افضى إليه تحليل الخطاب الاول من آليات محددة تعهد بها رئيس الوزراء.

وأكد «اتجاهات» ان الحكومة الكويتية لديها وعى تام بان نزاهة العملية الانتخابية اول تحد لها لاسيما ان رئيس الوزراء تقدم بمشروعين قوانين واصدر ثلاثة تكليفات مختلفة وتعهد بأربع آليات لضمان نزاهة الانتخابات، اضافة للإجراءات الاخيرة التي اتخذتها كل من وزارتي الاعلام والداخلية من اصدار قرارات فعالة وتكليفات متعددة لجهات مختلفة تصب جميعها في اطار واحد هو صيانة العملية الانتخابية من الشوائب والمخالفات التي قد تعثر بها.

وأضاف «اتجاهات» ان البرلمان يجب ان يكون انعكاساً حياً للأوضاع القائمة والظروف المحيطة، فالديموقراطية ليست فقط هي ذلك البنين المؤسسي ولكنها تحتاج أيضاً إلى الإطار الفكري والفلسفي، فالعبارة في فهم روح الديموقراطية لدى نظام معين تتحقق بتوافر عناصر المناخ السياسي أكثر من مجرد مؤسسات قائمة تعبر عن الشكل ولكنها تفتقر للجوهر.

وأوضح ان الحكومة الكويتية، خلال الفترة الماضية، اتخذت جملة من الإجراءات عكست رغبتها في إنجاز مسار العملية الانتخابية، وفقاً لمراحلها التنفيذية المختلفة، وتبعاً للمدىات الزمنية المتعاقبة، يشترك فيها مختلف الأطراف، الحكومية ممثلة في رئيس الوزراء ووزيرى الداخلية والاعلام، وغير الحكومية مثل جمعيات النفع العام وأجهزة الاعلام الخاصة بما يجعل انتخابات مجلس الأمة 2012 مثلاً بارزاً